عمليات إدارة مخاطر تمويل التجارة الدولية

نظرا للتطورات والتحولات التي يعرفها العالم اليوم والتي تتلاحق باستمرار، والتي ساهمت في تعدد المبادلات التجارية ما بين الدول، وما يرافق هذه العملية من مخاطر تحيط بها، وهذا راجع إلى خصائص التجارة الخارجية في حد ذاتها، فالمصدر والمستورد قد يتعرضان للخسائر نتيجة لتحقق خطر يحتمل وقوعه، الأمر الذي استوجب أخذ الحيطة والحذر، وربما كان في انعدام الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين والبعد الجغرافي ذلك السبب في احتمال حدوث مخاطر تكتسي عملية تمويل التجارة الدولية.

أولا: طبيعة مخاطر تمويل التجارة الدولية:

هناك بعض المتغيرات التي تؤثر في حياة الإنسان، ويصعب عليه اتخاذ القرارات بشأنها في ظل عدم التأكد، وينتابه الشك والتردد حيالها، وهي ما يطلق عليه بالمخاطر، لهذا سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى تعريف المخاطر بصورة عامة، تم التطرق أيضا إلى ذكر أهم أنواع المخاطر.

مفهوم المخاطر: يمكن التطرق إلى بعض التعريفات الخاصة بالمخاطر في النقاط التالية

تنطوي كل أنشطة الأعمال على أخطار ومنها ما تواجهه المؤسسات المالية من بنوك ومؤسسات أخرى، وهناك علاقة متينة بين الخطر والمؤسسات المالية، والسبب في ذلك هو أن مضمون عملياتها تنطوي على مخاطر تعمل إدارات تلك المؤسسات على حلها.

إن الخطر هو الخسارة المادية المحتملة في الدخل أو الثروة نتيجة لوقوع حادث معين، حيث أشار هذا التعريف بتحديد نوع الخسارة على أنها خسارة مادية.

كما يمكن تعريف المخاطر بأنها احتمالية مستقبلية قد تعرض المؤسسة إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، بما قد يؤثر على تحقيق أهداف المؤسسة وعلى تنفيذها بنجاح، وقد تؤدي في حال عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى آثرها إلى القضاء على المؤسسة وحتى إفلاسها.

ثانيا: أنواع مخاطر التجارة الدولية:

تصادف مشروعات الاستيراد والتصدير العديد من العقبات والمشاكل والأخطار وتتباين هذه المخاطر ودرجة خطورتها باختلاف طبيعة العمل الذي تقول به وقدرة نظام وهيكلية وآلية المشروع على التكيف في مواجهة هذه المشاكل وكنتيجة طبيعية لعمل هذه المشروعات فإن حجم المخاطر التي تتعرض لها تزيد عن درجة وحجم المخاطر التي تتعرض لها في المشروعات التجارية الأخرى، وهذا ناتج عن البعد الجغرافي واختلاف الأوضاع السياسية الاقتصادية والاجتماعية بين البلدان المستوردة والمصدرة.

1- المخاطر الداخلية: وهي المخاطر التي تتعلق بطبيعة عمل مشروعات الاستيراد والتصدير وعناصر العمل داخل المشروع، وهي:

1-1- المخاطر الناجمة عن العنصر البشري: وهي أخطار تتعلق بصاحب العمل والعمال والمنفذين وتتجلى المخاطر المتعلقة بصاحب العمل إلى افتقاره للمواصفات الأساسية التي تؤهله للقيادة والإدارة خاصة وأن نجاح المشروع يتوقف بصورة أساسية على نجاح صاحب العمل في اتخاذ قرارات صحيحة وسليمة ومبنية على دقة ومعرفة وإطلاعه على الأسواق المحلية والأجنبية مما تساعده على وضع التنبؤات الصحيحة، أما المخاطر المتعلقة بالعمال المنفذين فإنها تكمن في عدم كفاءتهم وقدرتهم على تنفيذ الأعمال الموكلة لهم.

1-2- مخاطر العنصر المادي: بتعدد العناصر المادية الداخلة في المشروع تتعدد الأخطار التي يمكن أن تنتج منها:

- **المخاطر المتعلقة باختيار موقع المشروع:** تحدث هذه المخاطر نتيجة تغير العوامل التي أفضت إلى اختيار موضع المشروع، فإذا تغيرت ظروف وأوضاع الموقع فإن ذلك سيؤثر على المشروع ويصبح من الصعب إيجاد تناغم جديد بين المشروع وظروف الموقع الجديد.

- **المخاطر الخاصة بتحديد حجم المشروع و اتساعه:** وتتضمن الأخطار التي يتعرض لها المشروع نتيجة عجز المشروع الجزئي أو الكلي عن القدرة على التكيف والتغيرات التي تحدث في أسواق البيع والشراء كأن تكون إمكاناته وقدراته تفوق حجم العمل المتوفر أو أن قدرته دون تلك الإمكانات.

- **المخاطر المتعلقة بالتمويل:** وهي المخاطر التي تصيب المشروع في حالة عجزه عن توفير الأموال اللازمة لكي يحافظ على الالتزام بالدفع، أو في حالة توفر إمكانية توفير الأموال ولكن بشروط غير مناسبة.

- **المخاطر المتعلقة بالتنظيم الإداري وكيفية التغلب عليها:** تظهر هذه الأخطار عند افتقار التنظيم الإداري للمشروع إلى القدرة اللازمة للتأقلم مع تغيرات وتطورات الأسواق التي يتعامل معها بسبب حاجة هذا المشروع إلى المرونة الكافة واللازمة مثل عدم منح أو تفويض المسؤولية عند تنفيذ أعمال المشروع السلطات اللازمة لاتخاذ قرارات معينة ضرورة الرجوع إلى الإدارة العليا التي يمكن أن تكون بعيدة عنهم وغير مدركة لأوضاع الأسواق الأجنبية.

- **المخاطر الخاصة بطريقة أداء العمل وتنفيذه في المشروع:** تتطلب طريقة العمل في المشروع عدد من الوظائف والمهمات أهمها وظيفتي الشراء والتخزين، واختيار البضاعة المناسبة، فكثير ما تكون السلطة مصدر هام للمخاطر التي يتعرض لها المشروع مثل تحديد مواصفات وجودة البضاعة المطلوبة أو تحديد كمية وقيمة البضاعة المناسبة، وفي هذه الحالة فإن على المشروع التغلب على هذه المشاكل ونتائجها.

2- المخاطر الخارجية: ومن بينها نجد

2-1- مخاطر السوق: وتتمثل في:

- **أخطار تتعلق بالجغرافيا:** و هي التي تنتج عن عجز المستورد أو المصدر عن اختيار أنسب وأفضل وسيلة لشحن البضائع التي تتناسب وطبيعة السلعة، والسرعة والظروف الخاصة السوق وكعامل التكلفة أو أي اعتبارات أخرى لأن من الصعوبة التغلب على هذا النوع من المخاطر بعد حدوثها وبالتالي التنبؤ بها ووضع الحلول المسبقة.

- **مخاطر تتعلق بالوقت:** وهي التي يمكن تلخيصها بعدم اختيار الوقت الأنسب للقيام بالعمل المحدد، وهي التي تنشأ عن اختيار أوقات شراء أو أوقات بيع غير مناسبة ومثل هذه الأخطار تهدد كيان المشروع ومركزة التنافس في الوقت كما تؤثر على بيع أرباح المشروع وأسعار البيع والقدرة على التفاوض وعلى عناصر التكاليف وهي أسعار الشراء.

- **مخاطر خاصة بالسوق والكمية المناسبة:** هذه المخاطر تبرز نتيجة عدم إتباع المشروع الأسس العلمية في تحديد الكمية المناسبة أو تحديد السياسات السليمة في تحديد الكمية المناسبة، فالشراء دفعة واحدة أو بكميات أكبر دون مراعاة الاعتبارات الأخرى سيؤثر على طبيعة عرض البضاعة الموجودة في السوق وبالتالي سيؤثر على الأسعار كما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التخزين ومخاطره أو الشراء بكميات أقل من الكمية المناسبة للطلب، يترتب عليه فقدان الشركة للعديد من فرص العرض والبيع والاستفادة من احتمالات انخفاض السعر في ذلك الوقت.

- **المخاطر المتعلقة بجودة البضاعة:** والجودة المناسبة هي التي تراعي الفرص من استخدامها أو بيعا والاعتبارات الأخرى السوقية والإنتاجية والاقتصادية، فاستيراد بضاعة بجودة أقل لا يرضى عنها السوق أو المستهلكين أو الموزع تترتب عليها مشاكل ومخاطر مختلفة ومتعددة.

2-2- المخاطر الناتجة عن العقد وتنفيذه: وتتمثل في

- **مخاطر يتعرض لها المستورد:** وهي مخاطر متعلقة بإعداد البضائع موضع العقد وتجهيزها، فالمستورد يهمه بالدرجة الأساسية بعد إجراء العقد والاتفاق على الشروط واستلام البضاعة المطلوبة والمطابقة لمشروع العقد فالمخاطر التي تظهر في هذه الناحية إما أن تكون مخاطر مكانية أو مخاطر زمانية، وأخرى تتعلق بالكمية المناسبة والجودة. فالمخاطر المكانية تنتج عن عدم توفر البضاعة في المكان المتفق عليه، أما المخاطر الكمية فتحدث كنتيجة لعدم تسليم البضاعة بالكميات المتفق عليها. وأما المخاطر المتعلقة بالجودة فتعود إلى قيام البائع بتسليم بضاعة بمواصفات مختلفة و تقل جودتها عن المطلوبة والمحددة في الاتفاق. فيما تتمثل المخاطر المتعلقة بالجودة فتعود إلى قيام البائع بتسليم بضاعة بمواصفات مختلفة و تقل جودتها عن المطلوبة والمحددة في الاتفاق.

- **المخاطر التي يتعرض لها المصدر:** هذه المخاطر تتمثل بامتناع المشتري عن دفع كامل قيمة البضاعة المتفق عليها أو تنفيذ التزاماته الموجودة في العقد لأسباب تعود إلى المستورد نفسه وهي:

- رفض المشتري استلام البضاعة بعد أن تصل إلى بلده في هذه الحالة يضطر البائع إلى تخزين البضاعة وقد ينتظر حتى يتمكن من بيعها هذا إذا كانت البضاعة قابلة للتخزين.

- الامتناع عن دفع ثمن البضاعة بعد أن يقوم المشتري باستلام البضاعة إما لانخفاض سعرها عند استلامها أو بسبب عدم قدرة المشتري على الدفع نتيجة نقص إمكاناته المالية أو عدم استلام البضاعة نهائيا في جميع الحالات.

2-3- الأخطار السياسية: وتبرز هذه المخاطر نتيجة الأحداث والإضرابات والشغب التي توجد في بلد المستورد أو المصدر، بحيث تحول هذه الأحداث دون تمكن المستورد أو تعرقل من تنفيذ كامل التزاماته وكذلك المصدر بالرغم من رغبتهم في الالتزام في تنفيذ العقد.

2-4- مخاطر تقلبات سعر الصرف: وهي النتيجة المباشرة للنشاط التجاري الدولي للمؤسسة أما بالبيع في الخارج (التصدير) لمنتجها أو أثناء شراء من الخارج (الاستيراد) للمواد الأولية أو المواد اللازمة في الإنتاج، وينتج أيضا عن العمليات المالية الدولية للمؤسسة من قروض بالعملة الصعبة أو عند الاستثمار في السوق المالية الدولية، ومنه نستخلص أن خطر سعر الصرف يتحدد في الفرق الموجود ما بين السعر المتفق عليه عند إبرام الصفقة والسعر، الذي يصبح بعد التنفيذ، حيث أن هذا السعر محدد بعملة صعبة تخضع لمتغيرات السوق التي تؤثر عليه، ولهذا يقع الخطر على الطرفين بالنسبة للمستورد في حالة زيادة سعر الصرف، وللمصدر في حالة نقصان سعر الصرف.

2-5- مخاطر سعر الفائدة: ويهم العمليات المالية من استثمارات وقروض التي تلجأ إليها المؤسسة في السوق المالية الدولية.

2-6- مخاطر عدم التحويل: يظهر هذا النوع من المخاطر عند وقوع أحداث سياسية أو صعوبات اقتصادية أو تشريعية في بلد المستورد تمنع أو تؤجل تحويل الأموال إلى المصدر، وينتج هذا الخطر بفعل القرارات التي تصدرها حكومة بلد المستورد، وتتمثل بعض هذه القرارات الحكومية فيما يلي:

- قرار حكومة بلد المستورد بتعليق (توقيف) كافة أنواع الدفع للخارج.

- وضع قوانين أو أنظمة الصرف تعمل على تأخير أو منع تحويل الأموال للخارج.

- منع أو تحديد بشكل كبير لحركة رؤوس الأموال مع الخارج.

ثالثا: التسلسل الزمني للمخاطر في عمليات التجارة الخارجية: يمكن تقسيم المخاطر الموجودة في عمليات التجارة الخارجية إلى ثلاثة مراحل أساسية، نوجزها في العناصر التالية:

1- مرحلة ما قبل الطلبية: وتتمثل في:

- البحث: إن عملية التصدير تتطلب من المؤسسة إجراء عملية البحث في السوق الأجنبية وذلك من اجل تحديد مدى وملاءمتها أم لا، أي العائد أو المردودية المحتملة، ومن هنا تظهر مخاطر البحث، ولتغطيتها عادة ما تلجأ المؤسسة إلى التأمين هذا النوع من الخطر.

- **تقديم العروض:** قبل أن يتم تقديم الطلبيات أو الحصول على المشروع لمناقصة معينة، يجب على المؤسسة تقديم العروض في إطار عرض دولي، وهذا يعتبر بمثابة التزام من طرف المؤسسة فيما يخص سعر البيع الذي بالعملة الصعبة، أو فيما يخص تنفيذ الأشغال على المدى الطويل مما يحتمل خطر الصرف متغير.

2- مرحلة ما بين الطلبية والاستلام: وتتمثل في:

2-1- مرحلة الطلبية: في هذه المرحلة تكون المؤسسة عرضة للمخاطر التالية:

- يمكن ارتفاع سعر التكلفة نتيجة ارتفاع سعر المواد الأولية في الأسواق العالمية، أو نتيجة زيادة تكاليف الإنتاج (مخاطر اقتصادية)، ولتفادي هذه المخاطر يمكن للمؤسسة عند إبرام العقد طلب إضافة بند إعادة تقييم الأسعار، إلا أنه في العديد من الحالات يرفض الطرف الآخر ذلك، أو أن التشريع الساري للبلد ينص على عدم مشروعية هذا البند.

- حالة توقيف الطلبية: من إبرام العقد إلى نهاية التزاماته التعاقدية يكون البائع معرض لخسائر قد تحدث عن إحداث سياسية أو كوارث طبيعية في بلد المشتري، أو حتى عن فسخ عقد إعتباطيا من طرفه، أو في حالة إفلاس الزبون، أو في حالة قرار حكومي.

2-2- التعبئة والإرسال: رغم التطور التكنولوجي والجودة العالية للتعبئة المستعملة واختيار أحسن الطرق للتغليف إلا أن المخاطر الخاصة بالنقل والتفريغ تبقى عديدة ومتنوعة، لهذا فإن على المصدر والمستورد أن يعالجا هذه العملية بحذر شديد، وباختيار الرمز التجاري المناسب، وذلك لوصول البضاعة أو المنتج بأمان وفي حالة جيدة إلى المستورد.

2-3- استلام واستخدام المعدات الخاصة (حالة المشاريع الكبرى): في إطار عقد بيع معدات التجهيز، هناك بعض المخاطر الخاصة بالنسبة للطرف المصدر، جرت العادة أن يطلب المشتري التزام بدفع كفالة على المصدر أو البائع نظرا لخصوصية المشروع وتسمى بضمان التنفيذ الحسن، كما أن المسؤولية المدنية للبائع لا تنتهي عند تسليم المنتج أو عند البيع، وإنما هناك ما يسمى المسؤولية المدنية للمنتج، وفي بعض الحالات تتعداها إلى مسؤولية جنائية، يمكن للمستورد أو المستفيد من المنتج أن يستفيد منها في حالة تعطل أو إذا ما ظهر عيب في المنتج.

3- مرحلة ما بعد التسليم: هنا تنتقل المخاطر من عاتق المصدر إلى عاتق المستورد، وتندرج ضمن هذه المرحلة عدة مخاطر، من بنها نجد:

3-1- الخطر المتعلق بالمستهلك: عند استلام البضاعة من طرف المستورد، والتي توزع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق الوسطاء إلى المستهلك النهائي، الذي يمثل المستعمل لهذه السلع، القاعدة العامة تنص على أن كل شخص(طبيعي أو معنوي)تضرر بعد استعماله لسلعة معينة، يمكنه أن يبحث عن المسؤول عنها، إما الصانع أو البائع لها ومطالبته بالتعويض.

3-2- خطر القرض أو خطر عدم الدفع: بعد تنفيذ الطلبية (إرسال البضائع أو تنفيذ الصفقة المتعاقد عليها) و تظهر عدم التسوية الجزئية أو النهائية للسعر، يعود هذا لعدة أسباب قد تكون:

- أسباب داخلية خاصة بالمصدرين، حيث يتهاون البائع بعدم المتابعة الجيدة للأعمال، غياب العقد التجاري أو فاتورة غير واضحة.

- أسباب خارجية خاصة بالحالة المالية للمستور دين، أو لبلدهم كعدم توفر العملة الصعبة لإكمال التحويل، أو رفض الدفع بسبب النوايا السيئة للمستورد.

رابعا: تغطية مخاطر تمويل التجارة الدولية: تختلف تغطية المخاطر باختلاف أنواع الصفقات التجارية الخارجية التي تتم بين الأطراف المتعاقدة، ويمكن تقديمها في النقاط التالية:

1- تغطية مخاطر ارتفاع التكاليف: يوضع بند في العقد التجاري يهدف إلى قابلية أو إمكانية مراجعة الأسعار من طرف المصدر، حيث يلجأ المتعاملون الاقتصاديون لتجنب المخاطر، ووضع هذا النوع من البنود يتطلب اتفاقا متبادلا بين الطرفين، وفي حالة عدم الاتفاق، فإن المصدر عادة ما يلجأ إلى عملية التأمين، حيث توجد مؤسسات للتأمين على هذا النوع من المخاطر، ونجد كمثال على ذلك مؤسسة كوفاس الفرنسية.

2- تغطية مخاطر الطلب المفاجئ للتسبيقات: هذا النوع من المخاطر يغطيها ويتحملها المصدر ويتم معالجته ضمن خطر ارتفاع التكاليف.

3- تغطية مخاطر عدم الدفع: تستعمل تقنيات تمويل خاصة حيث يستخدم المصدر عن طريق التعامل مع المستورد، تقنيات تؤمنه من هذا الخطر كالاعتماد المستندي الغير قابل للإلغاء الذي يحميه من الخطر التجاري، وتقع المسؤولية على بنك المستورد الذي يتعهد بالدفع تعهدا رجعيا.

4- تغطية مخاطر النقل: إن مخاطر النقل ترتبط بأساليب التعاقد لأن التعاقد هو اتفاق عالمي بين المصدر والمستورد، و الحل الوحيد لتغطية هذا الخطر هو اللجوء إلى شركات التأمين، عن طريق فتح وثيقة التأمين و التي تعرف بـ "بوليصة التأمين".

5- التغطية عن طريق الهيئات الحكومية: إن كل الهيئات الخاصة في مجال الصادرات و الواردات (مثل شركات التأمين)، هدفها أن تغطي وفق شروط معينة خطر تقلبات أسعار الصرف، و نجد كمثال على تلك المؤسسات مؤسسة كوفاس الفرنسية وصندوق تثبيت أسعار الصرف بالجزائر،